السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية:
قراءة فى الأبعاد وسيناريوهات المستقبل

إيمان أحمد رجب(*)

إن متابعة السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية تكشف عن سعى إيران للحصول على اعتراف إقليمى ودولى بما لها من دور فى المنطقة، وقد وصفه البعض بأنه دور "القوة العظمى الإقليمية"، فى حين وصفه آخرون بدور "القائد الإقليمى"، بينما تحدث البعض الآخر عن دور "الحليف الصديق" للولايات المتحدة.

وأيًا كانت طبيعة ذلك الدور، فإن الواقع يشير إلى حقيقة مفادها تزايد نشاط السياسة الخارجية الإيرانية فى المنطقة العربية وتعدد أبعادها منذ حرب احتلال العراق التى شنتها الولايات المتحدة فى ٢٠ مارس ٢٠٠٣، مستغلة فى ذلك الأثر النفسى السيئ الذى خلفه انهيار العراق، والذى كان يعتبر "موازنًا" عربيًا لإيران، حيث بالغت بعض الدول العربية فى تصويرها للنفوذ الإيرانى فى المنطقة، إما نتيجة سوء إدراك منها لحدود القوة الإيرانية، أو نتيجة تضخيم مفتعل من قبل قياداتها للخطر الإيرانى الشيعى بهدف إلهاء شعوبها عن قضايا مهمة(١).

وتكشف التطورات التى شهدتها المنطقة العربية منذ احتلال العراق عن أن السياسة الإيرانية تجاه المنطقة قد حققت نجاحات تفوق ما منيت به من

(*) باحثة متخصصة فى الشئون العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

خسائر حتى الآن، فعند التفكير فى الخسائر يتبادر إلى الذهن ليبيا التى تقاربت مواقفها معها فى لحظة ما، التى اتجهت للتقرب من الولايات المتحدة، وسوريا التى رغم حرصها على علاقة التحالف الاستراتيجى مع إيران فإن اتجاهها للدخول فى مفاوضات تسوية مع إسرائيل سيكون على حساب تلك العلاقة، ولصالح مزيد من التقارب مع الولايات المتحدة، وذلك إلى جانب ما سيترتب على تغير سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه السودان من تغير فى الموقف السودانى من إيران.

وعند التفكير فى النجاحات التى حققتها السياسة الخارجية الإيرانية يتبادر إلى الذهن مباشرة أن إيران لا تمارس نفوذها فقط فى منطقة الخليج باعتبارها النطاق الجغرافى المباشر لها، والمجال الأولى لإعمال سياستها، فإلى جانب الضاحية الجنوبية فى بيروت، - حيث ينشط حزب الله اللبنانى الذى يحتفظ بعلاقات خاصة مع إيران - امتد النفوذ الإيرانى إلى دول عربية لم يتصور أحد وصوله إليها، إما بسبب بعد إيران عنها جغرافيًا أو اختلافها عنها مذهبيًا، ومن ذلك الأنشطة التى مارستها البعثة الدبلوماسية الإيرانية فى الرباط التى رُصدت منذ العام ٢٠٠٤، والأنشطة التى تمارسها بعض الجمعيات الخيرية التابعة لآية الله على خامنئى فى جزر القمر، مثل جمعية الإمام الرضا التى تنشط هناك منذ العام ٢٠٠٤.

كما كشفت حربا أفغانستان والعراق عن صعوبة تحقيق الانتصار الأمريكى فيهما دون تدخل من إيران، فباتت هناك حاجة أمريكية لإيران لتحقيق الاستقرار فى هاتين الدولتين.

ويضاف إلى ذلك الكيفية التى تدير بها إيران علاقتها مع الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بأنشطتها النووية، والتى تقوم على منطق الردع ورسم صورة ذهنية لدى الإدارة الأمريكية وإسرائيل، ولدى دول المنطقة

بقدرتها على الرد فى حال توجيه أى ضربة عسكرية لها، حتى بات من الصعب حساب تكلفة توجيه ضربة لها بدقة.

هذا الوضع يثير تساؤلات حول غاية إيران من مد سياستها على هذا النحو فى المنطقة العربية، وهل يعنى ذلك أن السياسة الخارجية الإيرانية وصلت إلى أقصى تمدد لها ؟ وهل بلغت إيران أقصى مراحل صعودها ؟ وكيف سيكون مستقبل السياسة الإيرانية فى المنطقة العربية خلال السنوات المقبلة ؟ وهل ستعيد الدول العربية النظر فى مسألة الدخول فى تحالفات من "نوع جديد" مع إيران ؟

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تقديمها فهمًا لطبيعة سياسة إيران الخارجية فى المنطقة العربية ودرجة تهديدها أو خدمتها لمصالح الدول العربية، ومن ثم للاستقرار فى المنطقة، وتحاول تحديد المتغيرات التى تؤثر على مستقبل السياسة الإيرانية تجاه المنطقة، وما تطرحه من سيناريوهات مستقبلية.

أولاً- أبعاد السياسة الإيرانية:

تنشط السياسة الخارجية الإيرانية فى المنطقة العربية لتحقيق غاية محددة وهى ضمان لعبها "دورًا ما" فى المنطقة، والعمل على الحصول على شرعية عربية ودولية لذلك الدور، وسياسة إيران الخارجية فى المنطقة تشير إلى أنها تمارس فعليًا ذلك الدور، ولكنه يفتقد لشرعية من الدول العربية ومن الولايات المتحدة تحديدًا، يمكن القول إن التوجه العام لسياستها الخارجية يهدف لتغيير الأوضاع السائدة تغييرًا تدريجيًا Revisionist. إن متابعة السياسة الإيرانية فى المنطقة يسمح بتحديد أبعاد محددة لها، تتمثل فى الآتى:

١ - شبكة الوكلاء:

تشير التطورات التى تشهدها المنطقة إلى تنفيذ إيران سياسة تقوم على تشكيل شبكة من الحلفاء "الشيعة" فى المنطقة العربية، بما يسمح لها بضمان تحقيق سيطرتها على المنطقة، وتعتبر هذه السياسة امتدادًا لسياسات العدوان غير المباشر التى تمارسها إيران منذ قيام الثورة الإسلامية فى سبتمبر ١٩٧٩، حين تبنت منطق تصدير الثورة إلى دول الخليج ذات النخب السنية الحاكمة عن طريق الأقليات الشيعية التى عملت على تحريكها فى البحرين والكويت خلال الثمانينيات لقلب نظام الحكم.

ونتيجة لتغير البيئة الإقليمية فى الخليج بات هدف إيران أكثر تواضعًا، حيث أخذت تهدف إلى إيجاد حكومات موالية لها؛ لتأمن جانبها فى حال تأزم علاقاتها مع الولايات المتحدة من خلال أربعة مداخل متوازية: يتمثل المدخل الأول فى تطوير شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية وفى أحيان معينة الاجتماعية والثقافية مع دول المنطقة، والمدخل الثانى فى العمل على وصول عناصر شيعية للسلطة إذا ما سمحت الظروف بذلك.

بينما ينصرف المدخل الثالث إلى تحريك جماعات شيعية موالية لها تخضع لحكم حكومات لا يوجد بها تمثيل للشيعة بهدف الضغط على تلك الحكومات من أجل القبول بـ "دور ما" لإيران، وتستند فى ذلك إلى كونها المظلة الحامية للشيعة فى المنطقة، فضلاً عن كونها المرجع الدينى لأغلبية الشيعة الاثنى عشرية فى دول الخليج: كالبحرين والسعودية والكويت والإمارات ولبنان[٢].

وتحرك إيران تلك الجماعات من خلال عدة وسائل تتراوح بين تقديم الدعم المالى والسلاح لبعض منها، والدعم المالى والإعلامى من خلال قناة العالم الناطقة بالعربية للبعض الأخر.

وسيتم تناول حالة كل من البحرين والعراق كل منهما على حدة نظرًا لما تمتاز به من خصوصية.

- حالة البحرين:

تشهد البحرين من فترة لأخرى تحركات لبعض الجماعات الشيعية التى تدين بولائها لإيران، وبات البعض منها يتخذ من العنف أداة من أدوات العمل السياسى، وينفذ هجمات مسلحة على أهداف حكومية، حيث يصور هؤلاء نظام الحكم على أنه نظام "احتلال" وبالتالى يتعين "الانتفاض" عليه ومقاومته من أجل "تحرير البحرين"، ومن أجل إقامة دولة يقودها رجال الدين، وهذا ما يروج له المجلس العلمانى الإسلامى فى البحرين[٣]، واستنادًا لهذا المنطق ظهرت فى البحرين حركة الحريات والديمقراطية (حق)، وحركة أحرار البحرين الإسلامية وغيرهما.

وتستغل هذه الجماعات ما يعنيه وصف "المقاومة" فى المدرك الشعبى البحرينى لإضفاء الشرعية على أنشطتها، وتتبنى حق تصنيف كيانات المجتمع إلى "من معنا ومن ضدنا"، فضلاً عن اتهامها بعض الصحف اليومية بتعزيز منطق الطائفية.

وتصف هذه الجماعات أجهزة الأمن التى باتت هدفًا لتحركاتها بـ"الميليشيا المسلحة"، وتستغل قنوات التعبير التى يوفرها النظام الحالى الذى تعمل ضده لشن حرب نفسية وإعلامية وميدانية لتشويه صورة النظام، ولإعطاء مبرر لوجودها[٤].

ورغم وجود بعض من الشرعية فى مطالب هذه الجماعات، من حيث مطالبتها بوجود نوع من العدالة الانتقالية بكل ما تعنيه من عودة المبعدين وتعويض ضحايا الفترة التى ساد فيها قانون الطوارئ فى البحرين التى

استمرت منذ ٢٥ يوليو ١٩٧٥ حين حل مجلس النواب البحرينى حتى بدء الإصلاحات السياسية منذ يونيو ١٩٩٩، ومحاسبة المسئولين عنها، والسماح لهم ولضحايا التعذيب بمعاودة الاندماج فى الحياة العامة وصون حقوقهم، إلا أنها تتبنى خططًا للتحرك تهدد أمن المجتمع، حيث نزعت إلى استهداف سيارات الشرطة وقتل رجال الأمن، وتخريب الممتلكات العامة والخاصة بصرف النظر عن مالكها، وتصوير أى رد فعل حكومى عنيف فى مواجهتها على أنه فصل جديد من "المؤامرة" ضد الشيعة. ومن شأن نشاط هذه الحركات أن يحبط أى جهود تبذل من قبل بعض رجال الدين ومؤسسات المجتمع الأهلى فى سبيل تحقيق الوحدة بين أبناء الطائفتين الشيعية والسنية.

وقد حذر بعض رجال الدين الشيعة كسماحة السيد محمد على الحسينى[٥] شيعة البحرين من السماح لقوى خارجية بتحريكهم، حيث رأى أن البحرين "تشهد المعركة الحقيقية بين التشيع الصحيح وفكرة ولاية الفقيه"، ورأى أن الشيعة "تأثرت ببعض ما تم نقله من أجواء وأدبيات دفعت إلى تحريض فئة من الشعب ضد الحكومة والدولة، وقد تسبب مثل هذا الفكر فى أزمة فى البحرين وعاد بالنتيجة السلبية على شيعة البحرين"، وأضاف "نفس الذين يوسوسون اليوم لشيعة البحرين هم الذى حرضوا حزب الله فى لبنان للقيام بحرب مفتوحة خارج إطار المصالح العليا للبنان كدولة، وزجوا به فى حرب لا ناقة له فيها ولا جمل"[٦].

وهناك إدراك من قبل الحكومة البحرينية للتحريض الذى تقوم به إيران، وهذا ما أكده القائد العام لقوة دفاع البحرين الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، حيث صرح بأن "هناك بعض المشاغبين وهم قليلون، ولن يستطيعوا المس بأمن البحرين.. لبعض هؤلاء صلة بإيران، وربما هذا جزء من سياسة إيران التى تعبث أذرعها الأخطبوطية فى كل من العراق والكويت ولبنان وغزة

والبحرين"[٧]، ووزير الخارجية البحرينى الذى صرح بأن "إيران اتخذت موقفا مسئولا بعد كلامها عن أن البحرين محافظة (يوليو ٢٠٠٧)، إنما لا أستطيع أن أقول إن التدخل توقف".

- **حالة العراق:**

خططت إيران للتدخل فى العراق منذ أن كشفت الولايات المتحدة عن نواياها بتوجيه ضربة عسكرية له، حيث شكلت إيران فى أغسطس ٢٠٠٢ بأمر من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية لجنة خاصة بالعراق لتضع إستراتيجية لتحقيق مصالحها فيه بعد إسقاط نظام صدام، وحددت هذه اللجنة ثلاثة أهداف تتمثل فى: منع الولايات المتحدة من الانتصار فى العراق بما يقوض أمن إيران، وترسيخ نفوذها فى العراق الجديد، ومنع ظهور عراق قوى[٨].

ولذا اتجهت إيران أثناء فترة الإعداد للحرب لتأمين وجود دور فاعل للمعارضة الشيعية التى تدعمها برئاسة عبد العزيز الحكيم، فقد كانت قد أعلنت قبل أن يتضح موقف الإدارة الأمريكية من المعارضة الشيعية رفضها استقبال وزير الخارجية العراقى السابق ناجى صبرى إلا بعد الوفاء بعدد من الشروط التى كان من بينها دفع غرامة عن سنوات الحرب الثمانى، واعتذار صدام حسين للشعب الإيرانى، وتطبيق اتفاق الجزائر الموقع فى ١٩٧٥، وبعد أن اتضح عدم رغبة واشنطن فى سيطرة الشيعة على النظام فى العراق تغير موقف إيران، حيث استقبلت وزير الخارجية، وأعلنت عدم دعمها للحرب على العراق حتى وإن صدر قرار من مجلس الأمن[٩].

وقد أخذ تدخلها فى العراق صورتين، تتمثل الصورة **الأولى**: فى تأمين نفوذ سياسى لها فى الحكومة الجديدة، وذلك بتأثيرها فى نتائج العملية السياسية بما يضمن تشكيل حكومة شيعية موالية لها، وتتمثل الصورة **الثانية**: فى

الاحتفاظ بنفوذ عسكرى يتم من خلاله رفع تكلفة وجود القوات الأمريكية بما يؤدى إلى انسحابها الذى سيكون فى مصلحة إيران، ثم استغلال ذلك النفوذ للتحكم فى المواقف السياسية للعراق وقراراته حتى لا يكون بالقوة التى كان عليها نظام صدام حسين.

وقد أشارت بعض تقارير الاستخبارات الأمريكية إلى إيفاد إيران ما يتراوح بين ٢٠٠-٣٠٠ عنصر من عناصر حزب الله اللبنانى ذوى الأصول العراقية إلى العراق فى فبراير ٢٠٠٣، للسيطرة على الوضع الأمنى هناك مستفيدة فى ذلك من تكتيكات ودروس لبنان[١٠].

كما أكد عدد من التقارير الاستخباراتية اتصال إيران بالجماعات المسلحة داخل العراق، ودعمها الجماعات المسلحة الشيعية والسنية بالمال والسلاح عن طريق الحرس الثورى الإيرانى[١١]، وقدر الدعم المالى بثلاثة ملايين دولار شهريًا[١٢]، وتشير تلك التقارير إلى توفير إيران لـ"المجموعات الخاصة" صواريخ أرض - جو تستخدم الأشعة تحت الحمراء للتوجيه، وقاذفات من نوع RPG-29، فضلاً عن توفيرها المتفجرات من نوع IED و VIED لفرق الموت التى تنخرط فى العنف الطائفى[١٣]، وتوفيرها تدريبًا للمتمردين على كيفية صناعة هذه المتفجرات منذ أكتوبر ٢٠٠٥ فى داخل العراق وفى خارجه عن طريق مخيمات تدريب يديرها حزب الله العراقى قرى طهران[١٤].

وقد عثرت القوات الأمريكية على العديد من أجهزة صنع هذا النوع من المتفجرات خلال المداهمات التى قامت بها فى ٢٠٠٦، فضلاً عن العديد من صواريخ أرض - جو وقاذفات مضادة للدبابات، ومتفجرات من نوع C-4 ومن نوع EFPS Explosively Formed Penetrators التى يمكن أن تصيب الهدف من على بعد ٥٠ متر فأكثر، وكلها تحوى كودًا خاصًا بالمنتجات الإيرانية[١٥].

وقد اتهم الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش إيران بتقديمها "دعمًا

ماديًا لمنفذى الهجمات التى تستهدف الأمريكيين على وجه الخصوص، فضلاً عن سماحها لهم بالدخول والخروج من العراق عن طريق الحدود المشتركة"[١٦]، مما دفع واشنطن للتهديد بإدراج الحرس الثورى على قائمة التنظيمات الإرهابية[١٧].

وصرح الجنرال ليود أوستن أحد القادة العسكريين فى العراق فى ٤ فبراير ٢٠٠٩ إن "بعض العناصر التى كانت مع المتطرفين الشيعة غادرت البلاد وذهبت إلى إيران وعادت.. ولقد اعتقلت بعضًا من هذه العناصر"[١٨].

ورغم هذه الاتهامات وما عثر عليه من أسلحة إيرانية الصنع، لم تتبن الحكومات العراقية المتعاقبة موقفًا رسميًا واضحًا من التدخل الإيرانى، وذلك فى الوقت الذى تنقسم فيه القوى السياسية العراقية على نفسها حول ما إذا كان هناك تدخل بالفعل أم لا، فضلاً عن وزراء الحكومة ذاتهم.

وقد رأى الكثير من الدارسين أن غلبة المكون الشيعى على الحكومات العراقية يبرر غضها الطرف عن هذا التدخل، فقد سكتت حكومة إبراهيم الجعفرى عن دعم إيران لفيلق بدر ليسيطر على جنوب العراق حتى بات كما وصفه البعض "مزرعة إيرانية"، وعن نفوذها فى النجف وكربلاء كما أفادت تقارير أمريكية رغم تقديم وزير الدفاع العراقى السابق وثائق فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٥ تؤكد تدخل إيران فى الشئون العراقية.

وقد تراجع الحديث عن ذلك مع وصول المالكى للسلطة، إلا أنه ما زال مستمرًا، حيث هدد موفق الربيعى مستشار الأمن القومى دول الجوار التى تقوم بتمويل الإرهابيين وتسهيل دخولهم العراق لتنفيذ اعتداءات باستخدام سيارات ملغومة بالرد على ذلك بالمثل، واتهم السنة إيران بتحريضها على اغتيال رجال الدين السنة، وضباط من الجيش العراقى السابق خلال العام ٢٠٠٦. بينما نفى وزير الأمن الوطنى العراقى عبد الكريم العنزى أى دور لإيران فى الإرهاب،

وصرح بأن "العراقيين لم يوقفوا إرهابيًا إيرانيًا واحدًا"، فى الوقت الذى تم فيه ضبط قوة عسكرية عراقية تابعة للقوات الأمريكية تقوم بعمليات تؤجج العنف الطائفى.

وتحدث رئيس جهاز الاستخبارات العراقى محمد الشهوانى عن تورط إيران فى استهداف مجالس الصحوة من خلال نفوذها فى محافظة ديالى على نحو أدى إلى تدهور الوضع الأمنى، حتى أن رئيس الجبهة الوطنية لإنقاذ ديالى الشيخ عبد الله حسن الجبورى اعتبر النفوذ الإيرانى هناك بمثابة "احتلال"، وطالب زعماء العشائر بإخراج منظمة مجاهدى خلق من مدينة بعقوبة عاصمة ديالى من أجل عدم ترك أى مبرر للتدخل الإيرانى، كما تحدث بعض قياديى الصحوة عن امتلاكهم وثائق تثبت تورط إيران فى جرائم نفذت داخل العراق.

وهناك حديث عن تحول القنصلية الإيرانية فى العراق إلى أداة لتنفيذ الاغتيالات فى مواجهة عناصر تعارض مواقف الموالين لإيران خاصة المجلس الإسلامى الأعلى، أو تنافسها على النفوذ والسيطرة، ومن ذلك اتهام محافظ البصرة الذى ينتمى لحزب الفضيلة المعارض لمطالب المجلس الخاصة بإقامة فيدرالية الوسط والجنوب، والمنافس له فى محافظات الجنوب القنصلية الإيرانية بمحاولة اغتياله. كما وجهت كتلة إياد علاوى ورئيس جبهة التوافق العراقية عدنان الدليمى عريضة للرئيس الأمريكى السابق تطالبه بوقف الدعم لحكومة المالكى بسبب "فسحها المجال أمام النظام الإيرانى واستباحة المؤسسات والأجهزة الحكومية من جانب قوات القدس" التابعة للحرس الثورى[١٩].

وفى مايو ٢٠٠٨ أمرت حكومة المالكى بتشكيل لجنة إيرانية - عراقية تقوم بجمع الحقائق حول تدخل إيران فى العراق، وتلاه تصريح المتحدث باسم حكومة المالكى على الدباغ بأن العراق "شهد تدخلاً إيرانيًا فى الماضى، ولكنه

شهد أيضًا دورًا إيجابيًا من إيران"[٢٠]، ومثل هذا التصريح يوحى بأن نتائج اللجنة التى لم تعلن حتى الآن معروفة سلفًا.

٢ ـ شبكة تحالفات تتخطى الخلافات المذهبية:

تملك إيران مخططًا للسيطرة على نقاط الضعف فى دول المنطقة أيا كان انتماؤها المذهبى، وذلك بهدف توسيع شبكة تحالفاتها فى المنطقة بحيث لا تقتصر فقط على معتنقى المذهب الشيعى، وهذا من شأنه أن يضمن لها نفوذًا أكبر فى المنطقة، ومزيدًا من القدرة على الضغط على حكوماتها، ونجدها نفذت هذه السياسة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وفى اليمن.

ففى الحالة الأولى، روجت إيران لصورتها فى المنطقة باعتبارها "الحامى للفلسطينيين" و"الداعم للمقاومة الإسلامية"، ولكونها عدوًا لإسرائيل "الشيطان الأكبر"، ووظفت ذلك لتتحالف مع حركتى حماس والجهاد الإسلامى السنيتين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، وهذا ما أكده تصريح حجة الإسلام على خاتمى بأن لإيران "حق طبيعى بل واجب وطنى مقدس حماية الفلسطينيين فى مواجهة إسرائيل"[٢١].

وهناك عدة مؤشرات تؤكد اتباعها هذه السياسة تتمثل فى الآتى:

- توفير إيران أسلحة من نوع كاتيوشا إيرانية الصنع لهذه الجماعات، ففى يناير ٢٠٠٢ تم توقيف سفينة تقل ٥٠ طنًا من الأسلحة والمتفجرات الإيرانية الصنع متجهة إلى الأراضى الفلسطينية قرب السواحل الإسرائيلية، وصرح قبطانها بأن الأسلحة حملت من إيران[٢٢].
- توفير الدعم المالى، وتشير بعض التقارير إلى أن دعمها المالى لهذه الجماعات بلغ ١٠٠ مليون دولار، بينما كان ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ حوالى

٢٠ مليون دولار[٢٣]، فى حين تشير تقارير أخرى إلى أنها قدمت لحماس من خلال استقبالها لهم، ومن ذلك زيارة خالد مشعل مدير المكتب السياسى للحركة فى دمشق لطهران فى فبراير ٢٠٠٩ وحديثه عن أنه جاء ليقدم الشكر لإيران "على كل الدعم المالى والسياسى والشعبى الذى قدمتموه. إن الشعب الفلسطينى لن ينسى ذلك أبدًا"[٢٤]، وتصريحه فى أغسطس الماضى بأن أعمال العنف التى شهدتها إيران بعد الانتخابات الرئاسية "لا يجب أن تعيق دعم نجاد لحماس"[٢٥].

- تدريب عناصر من حماس والحركة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة فى معسكرات فى لبنان وسوريا[٢٦].
- تخصيصها يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان للاحتفال بيوم القدس[٢٧].

وفى **حالة اليمن**، نجحت إيران فى تخطى الخلافات المذهبية بينها وبين الحوثيين، بما يضمن لها تحقيق مصالح محددة فى اليمن الذى يتمتع بموقع استراتيجى يسمح له بالتحكم فى مضيق باب المندب، فهناك اختلافات بين المذهب الاثنى عشرى الذين تدين به إيران وبعض اليمنيين فى جنوب البلاد، والمذهب الزيدى الذى يعتنقه الحوثيون والذى هو أقرب إلى المذهب السنى.

وتكشف متابعة التطورات فى اليمن منذ انقلاب الحوثيين على الحكومة اليمنية فى ١٨ يونيو ٢٠٠٤ عن أن إيران لم تغب عن الساحة اليمنية طوال فترة المواجهات التى سبقت مواجهات أغسطس الماضى، فقد تمكنت الحكومة اليمنية خلال السنوات الخمس الماضية من القبض على عناصر استخدمتها إيران لضرب استقرار الأوضاع فى اليمن، ومن تلك العناصر الإمام محمد أحمد مفتاح الذى شكل منظمة شباب صنعاء فى ٢٠٠٦ دعمًا للحوثيين، حيث

حكم عليه بالسجن مدة ثماني سنوات، بسبب إقامته "اتصالات مع إيران تهدد أمن اليمن"، وضبطت السلطات الأمنية خليتين إرهابيتين اعترف عناصرها بحصولهم على مبالغ مالية بلغت قيمتها ١٠٠ ألف دولار من إيران، كما تكشف العديد من التقارير الاستخباراتية استغلال إيران شبكات المصارف وشركات تحويل الأموال التي يسيطر عليها ويديرها إيرانيون في الخليج خاصة في دبي لتمويل الحوثيين في اليمن[٢٨].

وقد طرأ نوع من التطور في سياسة إيران تجاه الحوثيين، فلم يعد يقتصر دعمها للحوثيين على توفير الأموال، حيث أخذت تتبع سياسات صريحة تفيد بانحيازها للحوثيين في مواجهاتهم مع الحكومة اليمنية.

فمن ناحية، وفرت قناة العالم الإيرانية الناطقة بالعربية مساحة لجماعة الحوثيين لبث أشرطة مسجلة تظهر انتصارهم على الجيش اليمني في صعدة، ومن ذلك الشريط الخاص بسيطرتهم على اللواء ١٠٥، وشريط آخر يظهر سيطرتهم على أسلحة للجيش اليمني تحمل علامات سعودية، وبثت القناة تصريحات عبد الملك الحوثي التي اتهم فيها الحكومة اليمنية بالحصول على دعم عسكري من السعودية، واتهامه سلاح الجو السعودي بتنفيذ هجوم على الحدود مع اليمن في ٥ سبتمبر ٢٠٠٩. كما بثت القناة اتهامات مدير مركز الثقلين في صنعاء الشيخ علي الحرازي للسعودية بتطهير "الطائفة الشيعية في المنطقة" بالتعاون مع البعثيين في العراق.

ومن ناحية ثانية، عملت جهات إيرانية خلال هذه المواجهات على توفير السلاح للحوثيين، فبعد ١١ يومًا من تفجر المواجهات كشفت وزارة الدفاع اليمنية عن تدمير ستة مخازن أسلحة حوت قذائف وبنادق أوتوماتيكية إيرانية الصنع.

إلى جانب ذلك، سعت إيران للتوسط بين الحوثيين والحكومة بما يضمن التوصل لحل سياسي يكفل للحوثيين دورًا في الحياة السياسة، وهذا ما عبر عنه

وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى فى ٨ سبتمبر الماضى، حيث تحدث عن استعداد بلاده "لبذل المساعى لإنهاء الاقتتال"، وقد كرر ذلك المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانى بعد يومين من تصريح متقى[٢٩].

٣- نشر "التشيع" الدينى:

تمارس إيران سياسة تهدف لنشر المذهب الشيعى فى بعض الدول العربية، تنفذها وتديرها كيانات مدعومة من قبل الحكومة الإيرانية وبعض القوى الفاعلة فيها، وقد رصدت هذه السياسة فى المغرب وسوريا.

حيث كشفت وزارة الخارجية المغربية فى بيان رسمي صادر عنها فى ٧ مارس ٢٠٠٩، عن أنشطة تمارسها البعثة الإيرانية فى الرباط استهدفت "الإساءة للمقومات الدينية الجوهرية للمملكة المغربية، والهوية الراسخة للشعب المغربى، ووحدة عقيدته ومذهبه السنى المالكى"، والتى كانت تقوم بها البعثة تحت غطاء "دعم أنشطة ثقافية واجتماعية"، واستنادًا لتقرير اللجنة الخاصة التى شكلتها الحكومة المغربية للتحقيق بشأن الشكاوى التى تقدم بها عراقيون سنة مقيمون فى المغرب عن طائفية المدرسة العراقية التكميلية، ثبت تبشير مناهجها خاصة المتعلقة بمادة التربية الإسلامية والتاريخ بالمذهب الشيعى وتعاملها مع الطلبة على أساس مذهبى وطائفى[٣٠].

ومارست إيران هذه السياسة فى سوريا أيضًا، حيث رصدت فيها تحركات منذ العام ٢٠٠٥ يقوم بها رجال دين إيرانيون، ووفود من جمعيات دينية إيرانية تعمل فى مراكز خاصة للترويج للمذهب الشيعى فى القرى الفقيرة[٣١]، وعادة ما يصاحب هذا النشاط نشاط لعدد من المؤسسات الخيرية الإيرانية التى تأتمر بأوامر آية الله على خامنئى التى تعرف باسم "البونياد" والتى تعمل على تقديم الخدمات كغطاء لأنشطتها.

وفى هذا السياق يمكن فهم حديث الشيخ القرضاوى عن محاولة الشيعة "غزو البلاد السنية لما لهم من ثروات وكوادر بشرية مدربة على التبشير"[٣٢].

٤- طرح تصور لحل قضايا المنطقة العربية:

شمل التصور الإيرانى قضيتى العراق وتأمين منطقة الخليج بصفة خاصة، فقد عبرت إيران أكثر من مرة عن رغبتها فى أن تكون لها يد فى عملية إعادة بناء العراق، ومن ذلك اقتراح وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى الخاص بقيام إيران وتركيا بدور فى "إحلال السلام مع العراق لكونهما تتبنيان رؤية مشتركة حول أمن العراق والاحتفاظ بسيادة أراضى هذا البلد"[٣٣]، واقتراحه أثناء مؤتمر دول جوار العراق باسطنبول فى نوفمبر ٢٠٠٧ بأن تشكل بلاده وسوريا آلية تنضم لها تركيا والسعودية لتكون بديلة عن الوجود الأمريكى وقوات التحالف[٣٤]، وصرح كذلك بإمكانية مساعدة بلاده للولايات المتحدة فى العراق لو اتخذت "قرارًا مدروسًا" هناك[٣٥].

وصاغت إيران رؤية لتأمين منطقة الخليج تتفق والدور القيادى الذى ترغب فى لعبه، ورغم أن هذه الرؤية قد طرحت منذ عهد الشاه، ثم تبنتها الجمهورية الإسلامية، ثم الإصلاحيون الذين وصلوا للسلطة فى التسعينيات الذين عملوا على إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة كمدخل لإيجاد مصالح مشتركة تمهد فيما بعد لفكرة التفاوض على ترتيبات أمنية، فإن الجديد فى الطرح الإيرانى بعد احتلال العراق مرتبط بتوقيته من ناحية وبمحتواه من ناحية أخرى.

فمن ناحية التوقيت جاء طرح إيران هذه المرة فى ظل غياب رؤية عربية واضحة لمهددات أمن النظام العربى، فضلاً عن انقسام الدول العربية حول مدى خطورة التفوق الإيرانى فى مجال التقنية النووية، وجاء بعد انهيار

العراق الذى ظالما نازعت رؤيته لأمن الخليج - والتى كانت تؤكد بعده العربى وضرورة استبعاد إيران - رؤية شاه إيران، والذى طرح فى مارس ١٩٧٤ مشروعا يربط الدول الثمانى المشاطئة للخليج بمعاهدة أمنية عسكرية مشتركة[٣٦]، وقد حال هذا دون استجابة دول الخليج لطرح الشاه، وبذلك لا يوجد طرح عربى ينازع الطرح الإيرانى، وما هو مطروح من ترتيبات أمنية للمنطقة مرتبط بموقع منطقة الخليج من الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة أكثر منه ارتباطها بطبيعة البيئة الأمنية بها.

ومن ناحية أخرى، تطرح إيران هذه المرة رؤيتها من موقع قوة بعد أن أثبتت قدرتها على التحرك بما يخدم مصالحها دون أن تقدم تنازلا حقيقيا للقوى الدولية، فقد نجحت فى إرغامها على الدخول معها فى محادثات حول العراق رغم أنها قد رفضت ابتداء ما أوصى به تقرير بيكر - هاملتون من ضرورة الحوار مع إيران وسوريا، وبذلك نجحت حتى الآن فى الإسهام فى بناء عراق لا يضر بمصالحها، كما نجحت فى التحييد الإيجابى لموقف دول الخليج فى قضية الملف النووى الإيرانى، وإلى حد كبير موقف كل من سوريا ومصر والعراق، ومن خلال حديثها عن رغبتها "فى إقامة علاقات طبيعية تقوم على المكاشفة والمصارحة مع الدول العربية كافة"[٣٧]، وجاء طرحها كذلك بعد أن تمكنت من ربط دول الخليج بعلاقات اقتصادية تجعل تكلفة الدخول فى مواجهة معها مرتفعة.

أما بالنسبة لمحتوى الرؤية الإيرانية، فقد تحدث العديد من المسئولين الإيرانيين منذ احتلال العراق فى أكثر من مناسبة عن الرغبة فى تشكيل "بيئة أمنية جديدة" فى المنطقة، ومن ذلك مقترح إنشاء مجلس إقليمى للأمن[٣٨]، وحديث نائب وزير الخارجية الإيرانى فى حوار المنامة حول الأمن فى الخليج (ديسمبر ٢٠٠٥) عن أن رؤية إيران لتحقيق الأمن والاستقرار المستدام تقوم

على "تجنب إثارة النزعات الطائفية ومواجهة كل أنواع التطرف، وتجنب هدم العلاقات الإيرانية - العربية، أو العربية - العربية وأى تصرف يؤثر فى الأسس التاريخية والجغرافية للمنطقة، بما فيها الحدود والأسماء التاريخية كالخليج الفارسى، واستبعاد الخلافات وسوء الفهم بين الدول الساحلية على الخليج واستبعاد أى طرف ثالث لأن ذلك يؤدى لتوسيع هوة الخلاف"[٣٩]، واعتبر وزير الخارجية الإيرانى أن تدخل القوى العظمى فى الخليج أدى إلى عدم الاستقرار وانتشار الحركات المتشددة فيه[٤٠].

ثم طرح الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد مشروعًا متكاملاً فى خطابه الذى ألقاه فى القمة الخليجية فى الدوحة ديسمبر ٢٠٠٧، والذى حوى ١٢ نقطة معظمها خاص بالتعاون فى المجال الاقتصادى، مثل تأسيس منظمة للتعاون الاقتصادى تضم إيران ودول الخليج "الفارسى"، وإلغاء تأشيرات السفر بينها، والسماح بتملك الأموال غير المنقولة بهدف التشجيع على الاستثمار، وتعزيز الاستثمارات المشتركة فى قطاع النفط والغاز بشكل ثنائى ومتعدد الأطراف، والتخطيط لإقامة منطقة تجارة حرة، واستعداد إيران لسد احتياجات دول الخليج من مياه الشرب والغز الطبيعى، وتنشيط ممر شمال - جنوب باستخدامه فى نقل الطاقة باستثمارات مشتركة من دول المنطقة، وتوسيع السياحة والتعاون على مساعدة الدول الإسلامية والفقيرة، وللحفاظ على بيئة الخليج وبحر عُمان[٤١].

وفى المجال الأمنى، تحدث نجاد عن عقد اتفاق أمنى وتأسيس منظمة للتعاون الأمنى باعتبار أن "أمن دول الخليج الفارسى متشابك"، وأكد الحاجة إلى "إرساء السلام والأمن القائم على أساس العدالة والمحبة بمنأى عن تدخل القوى الأجنبية"، وتحدث عن قدرة دول الخليج على أن "تحافظ على استقلالها دون اللجوء لأى مساعدات من البلدان الأجنبية بالنظر إلى قدراتها الكامنة"[٤٢].

ويمكن رصد عدد من الملاحظات حول هذه الرؤية على النحو التالى:

- نظرًا لظروف طرحها السابق بيانها أعطت إيران نفسها الحق فى تحديد النقاط التى يمكن مناقشة دول الخليج فيها فى أيام انعقاد القمة رغم أن مشاركة إيران فيها تعتبر سابقة فى تاريخ القمم الخليجية التى حصرتها فى قضايا التعاون الاقتصادى والأمنى الذى يتحدد نطاقه بوجود ترتيب يجمعها والدول الست دون العراق، أو أى قوى خارجية، ولذا عارضت اتفاق الإمارات مع فرنسا لإنشاء قاعدة عسكرية فرنسية بها الذى أبرم فى يناير ٢٠٠٨، مع تنحيتها جانبًا موضوع برنامجها النووى الذى يهم الدول الخليجية، خاصة وأن القمة جاءت بعد صدور التقرير الأمريكى السابق الإشارة إليه.
- أرادت إيران أن تحصل على قبول مبدئى للفكرة من قبل الدول الست من خلال تفصيلها فى مجال التعاون الاقتصادى الذى بات الشغل الشاغل لتلك الدول التى تسعى للاندماج فى الاقتصاد العالمى وتنويع بنية اقتصادياتها الوطنية حتى لا تعتمد على النفط وحده، ولذا جاء طرحها فى مجال التعاون الأمنى خاليًا من التفاصيل الدقيقة مع دعوتها دول الخليج والأمين العام لمجلس التعاون لعقد اجتماع مشترك فى طهران للبحث فى مجالات التعاون، مع إغفال خطاب نجاد قضايا محورية فى العلاقات مع دول الخليج.

ويعطى طرح هذه الصيغة انطباعًا بكونه حزمة متكاملة غير قابلة للتجزئة، وكل ذلك يؤكد ما تحدث عنه محمد جواد لاريجانى كما سبقت الإشارة.

ومثل هذا الطرح لم تقبل به دول الخليج، وهذا ما أكده تصريح وزير الخارجية السعودى، حيث رأى أن معظم الطرح الإيرانى "ارتبط بجانب التعاون الاقتصادى"، وتمنى تطرق العرض إلى "نقاط الاختلاف باعتبار أن تحقيق العلاقات الاقتصادية مرتبط بالتخلص من العوائق"[٤٣].

ثانيًا- محددات مستقبل السياسة الإيرانية:

هناك عدد من المحددات لمستقبل السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، منها ما يتعلق بقوة النظام السياسي الإيراني، ومنها ما يتعلق ما يتعلق بالتغير في البيئة الإقليمية التي يعمل فيها النظام الإيراني، وفي هذا السياق يمكن تحديد أربعة محددات سيتم تناول كل منها على حدة.

١- العلاقة مع العراق:

كان لتمدد إيران في العراق دوره الكبير في تمكينها من التدخل في عدد من الدول العربية التي تتشابه في تكوينها المجتمعي مع العراق من حيث اعتناق نسبة مهمة من السكان للمذهب الشيعي، وبالتالي فإن مستقبل وجودها في العراق وطبيعة علاقتها به ستحدد إلى مدى بعيد مستقبل سياستها في المنطقة.

ورغم حالة الاختراق التي شهدها العراق منذ الحرب الأمريكية عليه في ٢٠٠٣ وحتى اليوم من جانب إيران، وعدم قدرته على وضع حد للتدخل الإيراني في شئونه الأمنية وفي علاقات القوى السياسة العراقية خاصة الشيعية، ورغم وجود مصلحة إيرانية للحفاظ على ذلك النمط من العلاقات مع العراق، فهو يضمن لها تحقيق ثلاثة أهداف: عدم اندلاع فوضى في العراق بدرجة تهدد أمنها، وعدم وصول رئيس حكومة سني أو شيعي معادٍ لها، وعدم قيام عراق قوي يمثل مصدر تهديد لأمنها، إلا أن هناك عددًا من التطورات التي تفيد باحتمال حدوث تغيير في هذا النمط من العلاقات، والدفع به من حالة الاختراق التام إلى درجة من درجات التنافس وربما الصراع حول عدد من القضايا.

ومن تلك القضايا قضية القيادة الدينية للعالم الشيعي، فهناك العديد من الشيعة العراقيين الذين يرفضون تراجع دور النجف كمرجع للشيعة العرب

لصالح مرجعية قم، والذى كان بسبب قمع النظام السابق لشيعة العراق وطردهم ونفيهم، ومن ذلك حديث على الدباغ عن أن "عافية الجسم الشيعى فى العالم هو فى تعافى شيعة العراق، ومرضه من سقم شيعة العراق"، وأكد فى مؤلفه حول بناء الهوية الوطنية الشيعية كون النجف "القلب"، حيث "لم تستطع بدائل النجف أن تحتضن فكر ومنهج أهل بيت النبى، وتصدره إلى العالم نورًا يهتدى به الحيارى، بعيدًا عن تلوث السياسة والبعد القومى ومصلحة تشخيص الأنظمة الذى شوه هذا الفكر"[٤٤].

كما أن لدى الإيرانيين مكانة خاصة للنجف باعتبارها "الداعم لمحبى الحرية فى إيران"، فبدون فتوى النجف لم يكن ليخرج الشعب الإيرانى ليسقط محمد على شاه فى الثورة الدستورية فى ١٩٠٥[٤٥].

وذلك إلى جانب قضايا خلافية من قبيل الأنهار المشتركة بين العراق وإيران والبالغ عددها ٤٢ نهرًا، وحقول النفط المشتركة، وإيواء العراق لبعض جماعات المعارضة الإيرانية، واحتمال عودة التنافس الإيرانى العراقى على لعب دور "القائد" فى منطقة الخليج.

وهذا التغير فى نمط العلاقة يغذيه رفض بعض القوى السياسية العراقية للتدخل الإيرانى فى العراق، وهذا ما عبر عنه حديث نائب الرئيس العراقى طارق الهاشمى فى ٥ أكتوبر ٢٠٠٩ عن أن "إيران لا تتعامل تعاملاً منصفا ومسئولاً مع العراق، على الرغم من التصريحات الإيرانية المتكررة حول دعم العراق والعملية السياسية"[٤٦]، وحديث النائب فى البرلمان العراقى عن الكتلة العربية المستقلة عمر الجبورى عن أن "إيران لن تكف عن تدخلها فى الشأن العراقى كون إيران لها مصالح خاصة، والتاريخ ليس بعيد عما حصل من صراع فى الشارع العراقى"، وطالب بأن "نعيش جيرانًا من دون أجندات تدخل"[٤٧].

إلى جانب ذلك، رفضت الرابطة الحقوقية العراقية زيارة رئيس المجلس الوطنى العراقى إياد السامرائى لإيران لكونها "غير مبررة"، وجاء فى بيان الرابطة أن منصبه ليس تنفيذيًا ليقوم بهذه الزيارة، وأنه يتلك الزيارة "يتحدى الشعب العراقى ويستهين بدماء الشهداء ويعطيها رخيصة لمن اعتدى على العراق"[٤٨].

ويظل احتمال تحقق التغير فى نمط العلاقة بين إيران والعراق يتوقف على ثلاثة متغيرات:

١ ـ طبيعة الحكومة العراقية التى سيتم تشكيلها استنادًا إلى نتائج الانتخابات التى عقدت فى مارس ٢٠١٠، ويمكن هنا الحديث عن ثلاثة احتمالات:

- استمرار سيطرة الشيعة الموالين لإيران على النظام السياسى، وفى هذه الحالة من المتوقع ألا يحدث تغير كبير فى العلاقات مع إيران.
- وصول نخبة سياسية شيعية مستقلة فى مواقفها عن إيران، وهذا ما يتوقعه عدد من المتابعين لتطورات الوضع فى العراق، باعتبار أن تعاون شيعة العراق مع إيران ذو طبيعة مرحلية لحين خروج القوات الأمريكية منه، خاصة وإنهم قد وقفوا إلى جانب النظام السابق فى حربه معها[٤٩]، ويحظى هذا التوقع بقدر من المصداقية بالنظر إلى تصريحات بعض المسئولين العراقيين، كتصريح على الدباغ الذى طالب فيه دول الجوار بالمساعدة فى دمج بلاده "إقليميًا من أجل تقليص نفوذ إيران"[٥٠].
- وتصريح وزير الخارجية العراقى الذى طالب فيه العرب بالوقوف إلى جانب العراق كما فعلوا مع لبنان حين سافر وزراء الخارجية

العرب إلى بيروت" لإظهار دعمهم الحكومة اللبنانية أثناء حرب يوليو ٢٠٠٦، وتساءل "لماذا لا يكون هناك مثل هذا الدعم للحكومة العراقية فى صورة مؤتمر دولى حول العراق فى بغداد؟"[٥١].

٢ - حدود الوجود الأمريكى فى العراق بعد العام ٢٠١١، وفقًا للاتفاق الأمنى الموقع بين الحكومة العراقية والإدارة الأمريكية سيتم سحب كافة القوات الأمريكية بحلول نهاية العام ٢٠١١، إلا أن الأوضاع الأمنية فى العراق، والتجدد المتقطع لأعمال العنف، وعدم جاهزية قوات الأمن العراقية للتصدى لتلك الأعمال خاصة مع اختراقها من قبل الميليشيات المسلحة كما كشفت عن ذلك تفجيرات بغداد التى وقعت فى ١٩ أغسطس ٢٠٠٩، يثير عدد من التساؤلات حول ما إذا كان سيتم سحب كامل للقوات، أم ستتم إعادة نشرها بحسب درجة الاستقرار والعنف فى المدن العراقية.

فرغم أن فشل القوات الأمريكية فى السيطرة على الأوضاع فى العراق بعد نجاحها فى إسقاط نظام صدام حسين كان سببًا فى نجاح إيران فى اختراق العراق، فإن استمرار وجود القوات الأمريكية فى العراق يهدد الأمن الإيرانى، ويقيد حرية الحركة الإيرانية داخل العراق، خاصة وأنه يثير المخاوف الإيرانية حول درجة تأثير الوجود الأمريكى على التوجهات الخارجية للعراق إزاء عدد من القضايا التى تهم إيران، كالبرنامج النووى الإيرانى ودور إيران فى تأمين منطقة الخليج، ومخاوف طهران من اتخاذ الولايات المتحدة العراق حليفًا يمكن الاعتماد عليه فى حال نزوعها لشن حرب عليها، إذا ما تصاعدت أزمتها معها حول برنامجها النووى.

٣ - طبيعة علاقة الدول العربية بالعراق، حيث لا تزال حالة عدم الثقة التى خلفها غزو العراق للكويت قائمة بين دول الخليج العربية الست خاصة السعودية والعراق، وبين العراق وباقى الدول العربية، ودعم هذه الحالة وجود

نخبة شيعية حاكمة فى العراق تحتفظ بعلاقات وطيدة مع إيران، فضلاً عن وجود بعض القضايا الخلافية بين هذه الدول والحكومة العراقية، مثل قضايا اللاجئين والديون، والمساهمة فى إعادة الإعمار، فعلى سبيل المثال قبل انعقاد مؤتمر العهد الدولى فى مايو ٢٠٠٧ طلب العراق من مصر رسميًا العمل على شطب سائر الديون المستحقة عليه، وكان نوع من التنسيق الأمريكى - العراقى بحيث تعلن بموجبه الدول المشاركة تنازلها عن ديونها، إلا أن ذلك ووجه بتحفظ كويتى قبل انعقاد المؤتمر. وقد اتخذت بعض دول الخليج كالسعودية والإمارات خطوات إيجابية لإعادة جدولة الديون، الا أن العراق بانتظار استجابة الكويت لذلك.

ومن جانب العراق، يظل موقف الحكومة العراقية وتوجهاتها عاملاً حاسمًا بالنسبة لمدى النجاح فى وضع حد للتدخل الإيرانى، فإذا كانت حكومة المالكى فى بداية عهدها قد حرصت على تحسين علاقاتها مع سوريا، وعلى تأكيد حسن النوايا تجاه الدول الخليجية لاسيما السعودية، فضلاً عن حرصها على "إقامة أفضل العلاقات مع العالم العربى" بحسب تصريح المالكى، فمن غير المعروف ما سيكون عليه الوضع فى حال تغير هذه الحكومة، خاصة وأن الحكومة المؤقتة التى رأسها إبراهيم الجعفرى لم تبد ذات الدرجة من الحرص[٥٢].

كما يلاحظ منذ نهاية العام ٢٠٠٨ نوع من التغير فى موقف حكومة المالكى، وهذا ما نجده واضحًا فى موقفها الرافض لوساطة عربية فى خلافاتها مع سوريا على ضوء تفجيرات ١٩ أغسطس الماضى، حيث رفضت تلك الوساطة حتى لا تدخل قضية الخلاف مع سوريا "فى متاهات لا يرغب بها العراق" بحسب تصريح المالكى، فى حين رحب بدور تركى وإيرانى[٥٣].

وفى حال استمرار هذه الحالة من عدم الثقة بين الدول العربية والحكومة

العراقية، وفى حالة عدم وصول نخبة مستقلة فى مواقفها عن إيران، سيظل العراق يدور فى الفلك الإيرانى، ومن ثم ستتخذ منه إيران منطلقا لتنفيذ سياستها فى المنطقة، ولتوسيع نطاق نفوذها. وأهمية الوضع فى العراق لمستقبل المنطقة العربية أكده السفير الأمريكى لدى العراق كريستوفر هيل خلال جلسة استماع فى الكونغرس ١٠ سبتمبر الماضى، حيث اعتبر أن "علاقة العراق مع جيرانه ستحدد شكل المنطقة فى السنوات المقبلة.. هل العالم العربى السنى على استعداد لإفساح المكان لدولة يقودها الشيعة ولا يهيمنون عليها؟"[٥٤].

٢- قدرات إيران الاقتصادية:

تلعب هذه القدرات دورًا مهما فيما إذا كانت إيران قادرة على الاحتفاظ بالقدرة على توفير الدعم لوكلائها ولحلفائها فى المنطقة بذات المستوى، فحاليًا تشير مؤشرات القدرة الاقتصادية لإيران إلى تزايد عدد سكانها خلال العام ٢٠٠٩ إلى ٧٣,٢٠ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يبلغ ٧٤,٢٠ مليون نسمة بحلول ٢٠١٠[٥٥]، ويمثل الشباب حوالى ٧١٪ من إجمالى السكان، وهذا يعنى زيادة الضغط على الموارد والمرافق العامة فى إيران وبالتالى زيادة الإنفاق الحكومى على هذه الخدمات لتوفير ما يحتاجه السكان، والارتقاء بمستوى معيشتهم، خاصة وأن إيران تصنف من بين دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، ويبلغ نسبة الفقراء بها إلى إجمالى السكان حوالى ١٨٪[٥٦].

وقد وفر ارتفاع أسعار النفط فوق الـ ١٠٠ دولار خلال العام ٢٠٠٨ الجزء الأكبر من الناتج المحلى الإجمالى الذى حققته إيران خلال ذلك العام، والذى حقق لها فائضًا فى العوائد استخدمته فى دعم إنفاق الحكومة الداخلى والخارجى، وتراجع أسعار النفط إلى حدود ٦٠ دولار حاليًا سيؤثر على قدرتها الاقتصادية على تلبية مطالب السكان، وعلى توفير المال لوكلائها، فضلاً عن تمويل الخطط الخاصة بتطوير قدرتها العسكرية.

وخلال العام الماضى، لم يكن واضحًا تأثر إيران بالعقوبات الاقتصادية التى فرضتها عليها قرارات مجلس الأمن الدولى والتى كان آخرها قرار ١٨٣٠ الذى صدر فى ٣ مارس ٢٠٠٨، والذى فرض مزيد من العقوبات، وتلك التى فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية على الشركات الإيرانية والأجنبية نتيجة عدم التزامها بقرارات مجلس الأمن الدولى، مثل: الشركة الروسية روس أوبوروف أكسبورت، وعدد من الشركات الصينية والفنزويلية، التى ثبت تورطها فى بيع أسلحة وتكنولوجيا حساسة لكل من: إيران وكوريا الشمالية وسوريا، يمكن أن تساعد فى تطوير أسلحة دمار شامل وأنظمة صواريخ بعيدة المدى، وشملت العقوبات تجميد أموال تحت الولاية الأمريكية، ومنع أى طرف أمريكى من التعامل مع تلك الشركات.

فقد استطاعت إيران بسبب وجود مصالح ألمانية وصينية وروسية مرتبطة بعدم الالتزام بتلك العقوبات أن تتغلب عليها، ولكن حدثت تطورات تجعلنا نفكر فى احتمال التأثير السلبى لهذه العقوبات على الاقتصاد الإيرانى تتمثل فى:

١- الموقف الغربى من إيران بعد إعلانها عن منشأة فوردو قرب قم، والذى دفع الرئيس الأمريكى باراك أوباما والرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى ورئيس الوزراء البريطانى جوردن براون، وساندتهم ألمانيا للحديث عن تشديد العقوبات، وصدرت تصريحات عن الرئيس الروسى ديمترى ميدفيديف تؤيد الموقف الأمريكى، حيث تحدث ميدفيدف بعد لقائه أوباما أن العقوبات فى بعض الحالات تكون "حتمية"[٥٧]، وربط بعض المسئولين الروس تأييد عقوبات جديدة على إيران بوجود أدلة على انتهاك إيران لالتزاماتها[٥٨]، وفى الوقت الذى كان يتم فيه الاستعداد لمحادثات فيينا ناقش مجلس النواب الأمريكى فى ٢٢ أكتوبر الماضى مشروع قانون يفرض عقوبات على الشركات التى تتعامل

مع إيران فى قطاعى الطاقة وصناعة التكنولوجيا الحساسة[٥٩]، نجحت الجهود الأمريكية فى تمرير قرار رابع من مجلس الأمن يفرض عقوبات جديدة على إيران.

٢- نقل دنيس روس الذى عين مستشارًا خاصًا لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون لشئون الخليج وجنوب غربى آسيا فى ٢٣ فبراير ٢٠٠٩، إلى مجلس الأمن القومى الأمريكى كمستشار منذ يونيو الماضى[٦٠]، وهو صاحب خطة الانخراط دبلوماسيًا مع إيران بدون شروط، وفى حال فشل الدبلوماسية يتم الضغط على إيران من خلال فرض عقوبات ذكية شاملة تستهدف نقاط ضعف الاقتصاد الإيرانى، كقطاع الصناعات النفطية الذى يشكل ٨٠٪ من صادرات إيران ويسهم بما نسبته ٥٠٪ من الموازنة العامة للدولة، وقطاع الغاز الذى رغم ما تمتلكه من احتياطى استراتيجى منه فإنها تستورد ٤٣٪ من احتياجاتها منه، كما أنها تستورد معظم احتياجاتها من البترول المكرر.

٣- الأزمة المالية العالمية التى لعبت دورًا فى خفض معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى لإيران إلى ١٠٤٪ فى ٢٠٠٩ بينما بلغ ٤٠٧٪ فى ٢٠٠٨.

وبذلك قد يترتب على تردى الأوضاع الاقتصادية فى إيران تراجع مستوى دعمها لوكلائها الشيعة فى المنطقة وحلفائها السنة، ومع ذلك فإن هناك بعض التقديرات التى تؤكد تمسك إيران بشبكة الوكلاء والحلفاء أيا كانت أوضاعها الاقتصادية لسهولة تحريكهم لخوض حروب غير تقليدية، وسهولة إنكار صلتها بها[٦١].

٤- انكشاف المجتمع الإيرانى بعد موجة الاضطرابات التى مر بها النظام إثر إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية التى عقدت فى يونيو ٢٠٠٩، وقد تسببت هذه الموجة فى حديث الكثير من المتابعين عن بدء العد التنازلى لانهيار

النظام الإيرانى خاصة مع فشل حكومة نجاد السابقة فى تحسين الأوضاع المعيشية لمعظم الإيرانيين رغم العوائد الكبيرة التى حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إلا أن تعامل النظام الإيرانى معها كشف عن مدى قوته فى مواجهة الإصلاحيين، حيث واجه المرشد الأعلى للثورة تلك الاضطرابات بالتمسك بشرعية فوز الرئيس أحمدى نجاد الذى تم تجديد ولايته، وبتعيين مسئولين أكثر تشددًا مثل وزير الدفاع أحمد وحيدى المطلوب فى تفجيرات الأرجنتين والرئيس الجديد للباسيج، وقد رأى البعض أن هذا الوضع يدفع باحتمال اتجاه ايران لتصدير أزمتها إلى الخارج من خلال تكثيف نشاط سياستها الخارجية، وهذا ما تشير إليه التصريحات التى صدرت مؤخرًا عن آية الله على خامنئى واحمدى نجاد فى مواجهة الرياض لاتهامها بإساءة معاملة الحجاج الإيرانيين، ودعوة بعض رجال الدين الإيرانيين لاستغلال الحج لـ"البراءة من المشركين"[٦٢].

٣- الموقف الأمريكى:

يلعب الموقف الأمريكى من السياسات الإيرانية فى المنطقة العربية دورًا مهمًا فى تحديد مستقبل تلك السياسات، وذلك راجع إلى أهمية هذه المنطقة للولايات المتحدة، وعدم سماحها لأى دولة أن تعيد ترتيب الأوضاع فيها بما يضر مصالحها المتمثلة فى تأمين تدفق مستمر للنفط بأفضل سعر ممكن، وحماية قواتها العسكرية المنتشرة فى مياه الخليج، وحماية النظم السياسية فى الدول "الصديقة"، ولذلك تستأثر الولايات المتحدة بتحديد النمط العام المقبول للسياسات فى المنطقة.

وتاريخيًا انتهجت الولايات المتحدة سياسة إعادة توزيع الأدوار داخل المنطقة لتؤثر على ميزان القوى فيها، وهذا ما تؤكده خبرة مبدأ نيكسون ١٩٦٩ الذى أرسى ما سمى بسياسة العمودين التى استهدفت دعم إيران والسعودية

ليكون لهما دور فاعل فى منطقة الخليج تحديدًا، وبما يحول دون صعود قوى إقليمية من الممكن أن تهدد المصالح الأمريكية فى المنطقة، فعلمت على تكثيف المعونات الاقتصادية والعسكرية لهما.

وخلال التسعينيات عملت إدارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون على احتواء الخطر الإيرانى والعراقى من خلال سياسة العمودين، واليوم بعد أن أصبحت الولايات المتحدة تحتفظ بوجود فعلى فى أفغانستان والعراق باتت تواجه تحديًا إيرانيًا يستعصى أن يتم التعامل معه بمنطق العمودين لعدم قبول الدول العربية ذلك خاصة الخليجية، أو سياسة الاحتواء المزدوج وذلك لحقيقة مفادها أن إيران لم تعد تقبل بأن تعرف لها الولايات المتحدة حدود الدور أو أنواع السياسات التى يمكن أن تتبعها فى المنطقة، خاصة وأنها أثبتت قدرتها على التحرك بما يخدم مصالحها دون أن تقدم تنازلاً حقيقيًا للولايات المتحدة، وهذا ما يؤكده دخولها فى محادثات مع الإدارة الأمريكية السابقة حول العراق كما سبقت الإشارة.

والموقف الأمريكى من السياسة الإيرانية يتوقف على ما تريده إيران فعلاً، فقد طالبت إيران صراحة فى لقائها مع المسئولين الأمريكيين فى بغداد فى مايو ٢٠٠٧ باعتراف أمريكى بدورها فى العراق فى المدى الطويل، وبالحصول على تطمينات بعدم التدخل فى سياساتها الداخلية.

وتشير التصريحات الإيرانية إلى سعى إيران إلى جانب ذلك للحصول على اعتراف بمكانتها فى المنطقة العربية، وبدورها كشريك فى حل قضايا المنطقة بل وقضايا العالم، وهذا ما عبر عنه حديث أحمدى نجاد عن أن "إيران لن تتفاوض مع أحد حول حقوقها الثابتة، لكننا مستعدون للتفاوض عن التعاون الدولى لتسوية المشاكل الاقتصادية ومشاكل الأمن فى العالم"[٦٣].

وحتى تحصل إيران على ذلك الاعتراف تتبع سياسة ردع لها، تنصرف

إحدى صورها إلى التهديد بغلق مضيق هرمز بواسطة قواتها البحرية الخفيفة والزوارق السريعة التى تمتلكها، والتى ترى أنها قادرة بسهولة على تهديد ناقلات النفط التى تمر فى مياه الخليج وخليج عُمان[٦٤]، مستغلة فى ذلك سيطرتها منذ عهد الشاه على مجموعة الجزر الصغيرة التى تقع فى فم المضيق، مثل جزر قشم ولاراك وهرمز التى تقع قرب المدخل الضيق للخليج، وسيرى وفورو، وأبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وشبه جزيرة رأس مسندم الملاصقة للمضيق التى تقع فى النهاية الشرقية للخليج وعلى بُعد ٥٠٠ ميل من بحر العرب، وعلاقتها الجيدة مع عُمان، والتى يرجع تاريخها إلى السبعينيات، حين قايضت الاستئثار بالتحكم فى المضيق بإرسالها قوات إلى ظفار لمحاربة معارضى إمارة عُمان، ولا تزال إيران تحتفظ بهذه العلاقة الخاصة مع عُمان حتى الآن، ولعل هذا يفسر عدم صدور أى تصريح من جانب عُمان يدين التصريحات التى صدرت عن ناطق نورى بخصوص البحرين فى يناير ٢٠٠٩ والتى سيتم الوقوف عليها لاحقًا.

فإيران مدركة للأهمية الاقتصادية والأمنية لهذا المضيق بالنسبة للولايات المتحدة ولدول الخليج الست، حيث يمر فى المضيق ٤٠٪ من النفط الذى يتم نقله بحرًا يوميًا و ٢٠٪ من تجارة العالم من النفط يوميًا[٦٥]، أى ما يعدل ١٧ مليون برميل من النفط المنتج يوميًا، والمتجه إلى الشرق لتلبية حاجة اليابان والصين والهند، وإلى الغرب باتجاه قناة السويس وخط سوميد، ومن ثم إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية[٦٦]، ووفق بعض التقارير تمر فى المضيق كل ١١ دقيقة تقريبًا ناقلة نفط بحمولة ٨ مليون برميل، ويتراوح اتساع قناة النقل الرئيسة فى المضيق بين ٧ ـ ٨ أميال.

واعتماد إيران هذه السياسة تؤكده العديد من التصريحات الإيرانية التى صدرت فى ظل تأزم العلاقات بين إيران والإدارة الأمريكية السابقة، والتى

هددت بغلق المضيق فى حال تعرض إيران لأى هجوم، ومن ذلك تصريح قائد وحدات النخبة فى الحرس الثورى الإيرانى الجنرال محمد جعفرى فى ٤ أغسطس ٢٠٠٨ بإغلاق المضيق "بسهولة ولأجل غير مسمى"[٦٧]، وتصريح المستشار العسكرى للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية يحيى رحيم صفوى لصحيفة إيران فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠٨ بأنه فى حال اندلاع أى حرب ستستهدف "صواريخ (أرض - بحر) الخاصة بالحرس الثورى الإيرانى أى سفينة تمر فى مياه الخليج"[٦٨].

وتشير بعض التقارير إلى أن غلق إيران للمضيق لن يتعد بضعة أيام فى أحسن الأحوال وأسبوعين فى أسوأ الأحوال[٦٩]، ورغم ذلك، فإنه لا يمكن التسليم بقدرة إيران على غلق المضيق فعلاً، أو بعبارة أدق بإمكانية تحويلها قدرتها على غلقه إلى إجراء فعلى.

٤- مواقف الدول العربية:

ويمكن تصنيف علاقة الدول العربية بإيران إلى: دول تجمعها بها علاقة خاصة ممثلة فى قطر وعُمان، ودول متحالفة معها، كحالة سوريا، وقد يطرأ على درجة هذا التحالف نوع من التغير مع التقارب السورى - الأمريكى، وحالة التبعية التامة ممثلة فى العراق.

وذلك إلى جانب دول رافضة للسياسة الإيرانية بصورتها الحالية، ممثلة فى مصر والأردن والسعودية، والإمارات والكويت واليمن والمغرب، والبحرين. وذلك رغم وجود علاقات اقتصادية وأمنية تجمع إيران وبعض هذه الدول، وقد عبر عن ذلك الرفض اجتماع (أبو ظبى) الذى عقد فى ٣ فبراير ٢٠٠٩ بعد الحرب الإسرائيلية على غزة، و الذى ضم ثمانى دول عربية: السعودية ومصر والإمارات والمغرب وتونس والأردن واليمن والبحرين

والسلطة الفلسطينية، حيث تحدث وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد عن أن هدف الاجتماع هو العمل على تجاوز "مرحلة صعبة ولدعم توافق عربى من شأنه أن يوقف التدخلات غير المرحب بها وغير البناءة فى شئوننا من قبل أطراف غير عربية"، فى إشارة إلى إيران[٣٠].

كما عبر عنه رفض اليمن استقبال وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى، والذى طلب زيارة اليمن فى محاولة لتبديد توتر العلاقات الذى نتج عن اتهام الرئيس اليمنى لـ"جهات إيرانية" بدعم الحوثيين، وفى ذات اليوم الذى كان مقررًا زيارة وزير الخارجية الإيرانى لليمن زار وزير الخارجية اليمنى مصر، وحمل للرئيس مبارك رسالة من الرئيس اليمنى، وصرح بعد لقائه معه بـ"مسئولية جهات دينية إيرانية" عن دعم الحوثيين .

ويجمع إيران والدول الخليجية ميراث من عدم الثقة نتيجة تبنيها منذ قيام الثورة منطق تصدير الثورة إلى دول الخليج ذات النخب السنية الحاكمة عن طريق تحريك الأقليات الشيعية كما سبقت الإشارة، إلى جانب تورطها فى أزمة الحجاج الإيرانيين فى السعودية ١٩٨٧، واستمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، وذلك إلى جانب ما تردد حول ضلوعها فى التفجيرات التى وقعت فى مصر مطلع التسعينيات، حيث تفيد عدة تقارير أن من نفذها عملاء دربوا من قبل الحرس الثورى الإيرانى فى السودان[٣١].

كما يجمع هذه الدول وإيران بعض القضايا الخلافية التى هى مصدر لتهديد إيرانى كامن لا ترغب إيران فى علاجها بما يطمئن دول الخليج، ومن ذلك قضية الجزر الإماراتية الثلاث التى طالبت الدول العربية إيران "بترجمة إعلانها رغبتها فى تحسين علاقتها مع الدول العربية بالتوصل لحل بشأن الجزر الإماراتية الثلاث باعتبارها أراض عربية محتلة"[٣٢].

وذلك إلى جانب قضية البحرين التى لا تزال - رغم اعتراف إيران بها

كدولة مستقلة - موضعًا لتصريحات تصدر من حين لآخر مطالبة بضم البحرين، كتصريح المستشار الإعلامى للرئيس الإيرانى حسين شريعتمدارى الذى نشرته صحيفة كيهان الإيرانية فى يوليو ٢٠٠٧، والذى جاء فيه أن "البحرين كانت إقليمًا إيرانيًا ويريد شعبه العودة إلى الوطن الأم"، والذى رد عليه البيان الختامى لاجتماع دول المجلس ومصر والأردن والولايات المتحدة بتحذير غير مباشر لإيران، بحديثه عن "التأييد الثابت لأى دولة خليجية تواجه مخاطر خارجية لسيادتها وتكاملها الإقليمى"[٧٣]، وتصريح ناطق نورى رئيس التفتيش العام فى مكتب المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية فى يناير ٢٠٠٩، الذى انتقد فيه الاتفاق الذى أبرمه الشاه مع القوات البريطانية الذى تخلى بموجبه عن البحرين "المحافظة الرابعة عشرة" مقابل حصوله على الجزر الإماراتية، فضلاً عن سعى إيران لتسييس موسم الحج كما كشفت عن ذلك تصريحات لأحمدى نجاد وخامنئى السابق الإشارة إليها.

وذلك بالإضافة إلى اتهام إيران كلاً من: مصر والسعودية والأردن بدعم جماعات معارضة للنظام الإيرانى، حيث نقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية أن بعض قادة جماعة مجاهدى خلق الإيرانية التقوا بمسئولين سعوديين فى الأردن بعد غلق معسكر أشرف فى العراق، وذلك لطلب لجوء ما يتراوح بين ٨٠٠ - ٩٠٠ شخص للرياض وتأسيس مكتب لهم هناك[٧٤]، كما اتهمت مصر بتدريب جماعة مالك ريغى قائد جماعة جند الله السنية فى منطقة قبلية على الحدود الباكستانية - الأفغانية[٧٥].

هذا الوضع يجعل من الصعب الحديث عن احتمال اتجاه الدول العربية الرئيسة فى المنطقة، خاصة السعودية ومصر لعقد تحالف حقيقى مع إيران، أو القبول بدور ما لها فى تأمين منطقة الخليج، ولعل هذا يفسر موقف دول الخليج من المشروع الذى حوته كلمة نجاد أمام قمة الدوحة ديسمبر ٢٠٠٧.

ثالثا- سيناريوهات المستقبل:

فى إطار هذه المحددات الأربعة، يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات لمستقبل السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية، وذلك على النحو التالى:

- سيناريو "تمدد" النشاط:

يفترض هذا السيناريو استمرار نشاط السياسة الإيرانية على مستواه مع تمتعه بنوع من الشرعية من قبل الولايات المتحدة، وإعادة تعريف بعض أبعاده كتلك المتعلقة بشبكة الوكلاء والحلفاء ونشر التشيع، وهذا قد يسمح بالحديث مستقبلاً عن "دور شرعى" لإيران بعد أن تتم إعادة تعريف حدوده من قبل الولايات المتحدة، بحيث تمارسه إيران بـ "مسئولية" بحسب تعبير الرئيس الأمريكى باراك أوباما، حيث أكدت رسالته للشعب الإيرانى بمناسبة عيد النيروز فى ١٩ مارس ٢٠٠٩ حق إيران فى لعب دور يتفق وما تمتلكه من مقدرات القوة؛ لتأخذ "مكانها الصحيح بين الأمم" بعدما نفى بما يترتب على ذلك الحق من مسئوليات.

وقد تتغير السياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية، فقد تتجه لدعم عملية التسوية بدلاً من دعم المقاومة، وذلك لسببين، الأول: ينصرف إلى أن تسوية الخلاف بينها والولايات المتحدة سيزيد من فرص التلاقى بينها والمسئولين الإسرائيلى وتداخل المصالح.

والسبب الثانى: ينصرف إلى استمرار نشاط السياسة التركية على مستواه فى المنطقة، فتركيا المنافس لإيران تضغط على إسرائيل بشأن غزة عن طريق استغلال علاقتها معها، فى حين أن إيران تدعم القضية عن طريق حركات المقاومة وإعلان رفض وجود دولة إسرائيل، وقد يدفع هذا الوضع إيران إلى تبنى سياسة أكثر اعتدالاً عن طريق حماس للدخول فى تسوية ما مع إسرائيل.

وقد تحدث وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف عن "حتمية" تطبيع إيران علاقتها مع إسرائيل، باعتبار أن ذلك "ليس مستحيلاً.. فالتاريخ يعرف الكثير من الأمثلة عندما يجد الأعداء الألداء وسيلة للاتفاق"[٢٦].

وتحقق هذا السيناريو يتوقف على نجاح إيران فى الحصول على نوع من الشرعية من قبل الولايات المتحدة من خلال التوصل لصفقة ما، لا تمس بأى من أبعاد سياستها فى المنطقة، وعلى استمرار ثبات وترسخ حماية الفلسطينيين ودعمهم "بأى وسيلة" كقيمة ثابتة فى المدرك الإيرانى.

وهناك عدد من المؤشرات التى تدعم هذا السيناريو على النحو التالى:

- وجود قناعة لدى إيران بأحقيتها فى لعب دور القوى الكبرى فى المنطقة، وهذه القناعة ثابتة لدى الإصلاحيين والمتشددين على حد سواء، وهذا يفترض لعبها دور ما فى حل قضايا المنطقة، بما فى ذلك القضية الفلسطينية.
- عدم توحد الموقف العربى من السياسات الإيرانية، وهذا من شأنه أن يسهل التوصل لصفقة ما مع الولايات المتحدة، فإلى جانب التحالف الاستراتيجى بين سوريا وإيران الذى يضمن عدم معارضة سوريا لدور إيران فى المنطقة، نجد قطر تتبنى الموقف الإيرانى كما اتضح فى الحرب الإسرائيلية على غزة ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، حيث رددت قطر ذات الاتهامات التى وجهتها إيران لمصر لموقفها من الحرب على غزة، وعملت أداتها الإعلامية ممثلة فى قناة الجزيرة على بيان مدى "تقصير" مصر فى دعم حماس فى مواجهة إسرائيل.

- سيناريو المواجهة:

يفترض هذا السيناريو استمرار إيران فى تنفيذ سياستها فى المنطقة العربية دون أن تحظى بأى شرعية أمريكية أو عربية، وذلك بسبب استمرار الخلاف حول أنشطتها النووية وعدم التوصل إلى تسوية دائمة، وهو الخلاف الذى لم تقبل إيران بحله بعد من خلال المشروع الذى تقدمت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى سبتمبر ٢٠٠٩، والذى يقضى بنقل إيران حوالى ٧٠٪ مما لديها من يورانيوم مخصب بنسبة تصل إلى ٣,٥٪ إلى روسيا عن طريق الوكالة، لتقوم روسيا برفع مستوى التخصيب، ثم تنقله بدورها إلى فرنسا لتصنع منه ألواح الوقود النووى اللازم لمفاعل طهران للأبحاث الطبية.

فمنذ طرح هذا المشروع، أخذت إيران تتبع سياسة شراء الوقت من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب من الولايات المتحدة، حيث أعلنت بداية قبولها المبدئى للمشروع مع ضرورة أن يتم تبادل الوقود داخل الأراضى الإيرانية، واستمرت فى سياساتها العدائية فى مواجهة عدد من الدول العربية، ومن ذلك اتهام كل من آية الله على خامنئى واحمدى نجاد للرياض بإساءة معاملة الحجاج الإيرانيين، ودعوة بعض رجال الدين الإيرانيين لاستغلال الحج لـ "البراءة من المشركين"[٧٧].

كما عقدت إيران مؤخرًا اتفاق نووى مع كل من: تركيا والبرازيل، وطالبت دخول هاتين الدولتين فى مفاوضاتها مع الغرب حول أنشطتها النووية. وفى المقابل، اتجهت واشنطن لتكثيف ضغوطها على النظام الإيرانى، ومن خلال تجديد الكونغرس الأمريكى العقوبات المفروضة على إيران من جانب واحد، ومن خلال نجاحها فى تمرير قرار رابع من مجلس الأمن الدولى، حظى بتأييد كلٍّ من: روسيا والصين، ليفرض بذلك عقوبات من نوع "جديد" على إيران.

يظل التساؤل المرتبط بهذا السيناريو يدور حول مستوى المواجهة، وهل من الممكن أن يصل إلى حد الحرب بين القوات الأمريكية والإيرانية فى مياه الخليج ؟.

- سيناريو "تقلص" النشاط:

يفترض هذا السيناريو تقليص دعم إيران لشبكة الوكلاء والحلفاء فى المنطقة، وانحسار نفوذها فى العراق ومنطقة الخليج، وذلك بسبب تغير موقف الدول العربية من تدخلها فيها، وبسبب انشغالها بالتفاوض حول الملف النووى مع الولايات المتحدة، فضلاً عن انكشاف مشاكلها الداخلية إثر الاضطرابات التى تلت الانتخابات الرئاسة الإيرانية يونيو ٢٠٠٩.

فخلال تلك الاضطرابات رفض أنصار الإصلاحيين السياسات الإيرانية الخاصة بدعم حركات المقاومة، وهذا ما عبرت عنه شعارات رفعها المتظاهرون من قبيل "لا غزة ولا حماس.. نستشهد من أجل إيران"، كما رفع المتظاهرون شعارات تندد بالدكتاتور، وبنظام ولاية الفقيه الذى تروج له إيران فى المنطقة[٣٨].

ويمكن تفسير احتمال تحقق هذا السيناريو بعاملين، العامل الأول: خاص باستهلاك كل عناصر القوة الإيرانية خاصة مع استمرار العقوبات الاقتصادية عليها، واحتمال تزايد تأثيرها عليها مع تزامن استمرارها مع تدنى أسعار النفط، ومع قرار العقوبات الجديدة من قبل مجلس الأمن.

ويتعلق العامل الثانى: ببدء تخلى بعض الدول العربية عن السكوت عن الاختراق الإيرانى لها، وهذا ما نجده فى مواقف تراوحت بين تصريحات عنيفة، ومن ذلك إعلان وزير خارجية البحرين - فى اليوم التالى لتصريح نورى السابق الإشارة إليه - وقف بلاده محادثات اتفاق الغاز مع إيران،

وتضييقها على السفن الخشبية الإيرانية التى تصل إلى ميناء مدينة المحروق بموجب اتفاق مبرم بينها وإيران منذ ٢٠٠٢، وهو موقف يعتبر غير مسبوق بالنظر إلى موقف البحرين من تصريحات حسين شريعتمدارى التى صدرت فى ٩ يوليو ٢٠٠٧، والتى اكتفت باعتبارها "تصريحات غير مسئولة"، ومسارعة الكويت والسعودية للتنديد بتصريح نورى، وحديث الإمارات عن تزييف إيران "للحقائق التاريخية الثابتة فى المنطقة"، ومطالبتها بوقف ذلك النوع من التصريحات.

كما كانت هذه التصريحات مبررًا لزيارة الرئيس المصرى والعاهل الأردنى للبحرين ليعلنا تضامنهما مع سيادتها واستقلالها، فضلاً عن العديد من الرسائل والاتصالات التى نددت بالتصريح الإيرانى، حتى أن المتحدث باسم البرلمان الإيرانى على لاريجانى اعتبرها "زيارات غير عادية".

كما تراوحت تلك المواقف بين توجيه اتهامات صريحة لجهات إيرانية ورفض صريح لوساطة إيرانية كما فى حالة اليمن، وقطع العلاقات الدبلوماسية كما فى حالة المغرب، والضرب بيد من حديد على أى محاولات للمساس بالأمن الداخلى، كما عبر عن ذلك موقف مصر من التنظيم الإرهابى الذى أسسه حزب الله فى مصر منذ ٢٠٠٤ بالتنسيق مع السياسات الإيرانية.

وقد يكون هذا التقلص مرحليًا مرتبطًا بدرجة أكبر بمرحلة المفاوضات مع الولايات المتحدة فى إطار مجموعة الدول الست حول برنامجها النووى.

الخـاتمة:

إن تـرجيح أى مـن هـذه السيناريوهات الثلاث، يتوقـف علـى مجموعـة المحددات السابقة، خاصة تلك المتعلقة بالسياسة الأمريكية، وبتتبع سياسة إدارة أوباما تجاه إيران منذ توليه رسميًا فى يناير ٢٠٠٩، يمكن تحديد خمسة مرتكزات رئيسة تقوم عليها، يتمثل المرتكز **الأول**: فى اعتراف الإدارة بنظام إيران الإسلامى والقبول به كما هو، وتجنب إصدار تصريحات فى هذه المرحلة تعبر عن تدخل فى شئونه الداخلية، حتى لا يكون هذا سببًا فى تشتيت الجهود الأمريكية، وقد كان هذا واضحًا فى تعليق أوباما على الاضطرابات التى تلت انتخابات الرئاسة الإيرانية.

ويتعلق المرتكز **الثانى**: بعدم ربط الإدارة بين القضايا الخلافية بينها وإيران كما فعلت إدارة بوش، وتدرجها فى طرح القضايا للحوار انطلاقًا من أرضية مشتركة، وهذا ما نجده واضحًا فى تركز جهود أوباما الحالية فى قضية الأنشطة النووية انطلاقًا من حق إيران فى التقنية السلمية، وتفضيله الحوار المباشر "المبنى على الاحترام المتبادل"، كما أكدت ذلك رسالته فى عيد النيروز.

وقد بدأت إيران تستجيب لذلك، وهذا ما كشف عنه انعقاد محادثات جنيف مطلع أكتوبر الماضى التى وصفها أوباما بأنها "بداية بناءة"، وقد ناقشت المحادثات مسألة تزويد إيران بالوقود النووى اللازم لمفاعلها للأبحاث الطبية فى طهران، بعد أن أوشك ما لديها من وقود استوردته من الأرجنتين على النفاذ، وذلك بدلا من أن توفره معتمدة على أنشطتها الذاتية فى مفاعل ناتانز، بحيث تزود الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران بوقود مخصب تنتجه فرنسا مقابل نقل إيران حوالى ٧٠٪ مما لديها من يورانيوم مخصب بنسبة ٣,٥٪ إلى روسيا عن طريق الوكالة التى ستنقله بدورها إلى فرنسا ومنها إلى إيران مرة أخرى.

وحرص أوباما فى هذه القضية على أن يضع جدولا زمنيًا للمفاوضات مع إيران بما يضمن التوصل لاتفاق نهائى يضمن عدم امتلاكها للسلاح النووى، ويضمن حقها فى الاستخدام السلمى للتقنية النووية، وفى هذه المسألة يعتبر موقف إيران من مسألة دورة الوقود النووى، وما إذا كانت ستتمسك بموقفها القاضى بتطوير الدورة المستقلة للوقود فى مفاعلاتها الوطنية، أم ستقبل بالمشروع الذى قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد محادثات جنيف فى أكتوبر الماضى دورًا مهمًا فى تحديد مستقبل طموحها النووى.

وينصرف المرتكز **الثالث**: إلى استمرار إدارة أوباما فى تنفيذ العقوبات التى فرضها مجلس الأمن وجهات أمريكية وأوروبية إلى حين التوصل لاتفاق نهائى حول أنشطة إيران النووية، وحتى توقف دعمها للإرهاب، ولذا لم يطرح أوباما حتى اللحظة هذه المسألة للنقاش.

وقد صرح وزير الخزانة الأمريكية فى اجتماع اللجنة المالية والنقدية فى اسطنبول الذى عقد بعد اجتماعات جنيف السابق الإشارة إليها بأن هناك "مخاوف من التمويل السرى من إيران (لجماعات إرهابية) والفشل الشديد فى نظمها المالية"، وحث الدول على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ الخاص بحظر التعامل مع بنكى: ملى وساديرات الإيرانيين[٧٩].

ويتمثل المرتكز **الرابع**: فى استمرار طرح الإدارة للخيار العسكرى كملاذ أخير، والمراوحة بين استخدامه و"العقوبات الجديدة" بحسب الموقف الإيرانى، ففى الوقت الذى كان يتحدث فيه أوباما عن الحوار، دعا وزير الدفاع الأمريكى روبرت غيتس العرب وحلفاء الولايات المتحدة لـ "تعزيز قدراتهم العسكرية والتعاون العسكرى مع الولايات المتحدة لدفع إيران للتراجع عن برنامجها النووى"، وفى الوقت الذى كانت تنتظر فيه الوكالة الدولية للطاقة الذرية رد إيران على مشروعها الخاص بتوفير الوقود لمفاعل طهران، تحدثت

وزير الخارجية الأمريكية عن عقوبات جديدة، وناقش مجلس النواب الأمريكى فرض مزيد من العقوبات على إيران.

أما المرتكز **الخامس**: فيتمثل فى اتباع الإدارة سياسة "تقليم الأظافر" عن طريق ضرب وكلاء إيران وحلفائها، وهذا ما عبر عنه موقف الإدارة المساند للرئيس اليمنى على عبد الله صالح فى مواجهة الحوثيين، وتمسكها بجعل القضية الفلسطينية ذات أولوية، والدفع بالقوى المعتدلة كتركيا ومصر للتأثير فى مسار التسوية.

وبالنظر إلى حرص إدارة أوباما على تقليص نطاق العمليات العسكرية فى أفغانستان، وتقليص المسئوليات الأمنية التى تتحملها القوات الأمريكية فى العراق، فضلاً عن ارتباط مصير إدارته بنجاحه فى اعتماد الدبلوماسية كأداة لحل الخلاف مع إيران، دون أن يعنى ذلك السماح لإيران بشراء الوقت لتعظيم قدراتها النووية، يمكن القول أن إدارة أوباما يمكن أن تتبنى سياسات ترجح السيناريو الأول. وتظل حدود الدور الذى يمكن أن تقبل به إدارة أوباما والدول العربية خاصة الخليجية لا يمكن التنبؤ به، ولكن يمكن الحديث عن حاجة أوباما لسياسة متعاونة من إيران فى العراق وأفغانستان، ورأى البعض أنه فى هذه الحالة قد تتطور العلاقة إلى مستوى "الحليف" المستقبلى، بحيث تفوق أهميته أهمية الحلفاء "السنة" نتيجة ما تمتاز به السياسات الإيرانية من براجماتية[٨٠].

وذلك فى مقابل أن تستجيب إيران للعرض الأمريكى والغربى بشأن أنشطتها النووية كترتيب دائم وليس مؤقتًا، وأن تتوقف عن دعم شبكة الوكلاء عسكريًا، وفى هذه الحالة قد تدفع إيران وكلاءها للتخلى عن السلاح والاندماج فى العملية السياسية فى دولهم، وذلك مع اختلاف الوضع من دولة الأخرى، كما قد تسعى لضبط سلوك حلفائها بما لا يهدد الاستقرار فى المنطقة.

وهناك مخاوف عربية من أن تتوصل إدارة أوباما إلى صفقة ما مع

إيران تتضمن تحقيق ذلك، وهذا ما عبر عنه حديث وزير خارجية البحرين حين حذر من أن "تدفع الدول العربية ثمن الضربة العسكرية إذا وقعت، وثمن أى اتفاق ليست جزء منه"، وأكد ضرورة أن يكون الاتفاق والتفاهم الكامل بين دول المنطقة "وليس بين طرفين فقط"[٨١]، وبذلك إذا نجحت إدارة أوباما فى التوصل لصفقة ما مع إيران، فإن عليها أن تعيد ترتيب الأوضاع فى المنطقة بما يسمح بوجود توازن عربى لقوة إيران، وهنا قد تعيد النظر فى مشروعها القائم فى العراق.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
معهد تابع لجامعة الدول العربية

الهوامش

(١) هذا ما أثبتته إحدى الدراسات من خلال مقابلات أجراها القائمون على الدراسة بالعديد من المسئولين المصريين والسعوديين والبحرينيين والأردنيين لمدة عامين، فضلا عن تحليل المقالات وأعمدة الرأى والمقالات الافتتاحية فى عدد من الصحف العربية التى عنيت بالسياسات الإيرانية فى المنطقة العربية، أو بالسياسات الأمريكية تجاه إيران والمنطقة. انظر:

Dalia Dassa Kaye, and Fredric Wehrey, "Containing Iran?: Avoiding a Two dimensional Strategy in a Four Dimensional Region", The Washington Quarterly, July 2009.

(٢) بعض الشيعة فى البحرين يتخذ من مراجع العراق ومرجع لبنان حسين فضل الله مرجعًا له، وقد اختلف فضل الله مع المرجع الإيرانى آية الله خامنئى فى ١٩٩٦ حول نفوذ إيران الشيعى فى لبنان، ويعتبر فضل الله مرجعًا للشيعة العرب فى الخليج.

(٣) وليد القاسمى، "المجلس العلمائى ومساعيه فى تأسيس مرحلة قيادة"، الوطن، ٢٣ يناير ٢٠٠٨.

(٤) تم الاستناد فى هذه المعلومات الى ما نشر على الموقع الخاص بحركة حق وحركة أحرار البحرين على الانترنت خلال شهرى ديسمبر ٢٠٠٧ ويناير ٢٠٠٨.

(٥) هو الأمين العام للمجلس الإسلامى العربى الذى أسس فى لبنان فى أكتوبر ٢٠٠٦، بهدف الحفاظ على الوحدة بين اللبنانيين وتأكيد الانتماء العربى لشيعة العراق ولبنان، فضلا عن التقريب بين الشيعة والسنة، انظر موقع المجلس:

<www.arabicmajlis.com/?id=48>

(٦) انظر نص المقابلة مع سماحة السيد فى: "سماحة العلامة السيد الحسينى للوطن: البحرين هى أرض المعركة ضد ولاية الفقيه"، الوطن، ٢٩ فبراير ٢٠٠٨

(٧) انظر نص المقابلة مع الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة: "القائد العام لقوة دفاع البحرين للحياة: إيران تبعث فى دول عدة لسنا قلقين"، الحياة، ١٦ مايو ٢٠٠٨.

(٨) مصطفى العانى، "سياسة التدخل الإيرانى فى العراق"، نشرة الأمن والإرهاب، عدد ٣، يوليو ٢٠٠٦، ص٤.

(٩) حول تفاصيل الموقف الإيرانى أثناء فترة ما قبل الحرب، انظر: محمد السعيد إدريس، "إيران والعراق من صراعات الهيمنة إلى تهديدات الاستتباع"، فى: أحمد إبراهيم محمود (محرر)، الخليج والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق

١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣)، ص ص ١٧٩ ـ ٢١٢

(10) Robert Baer, the Devil We Know: Dealing with the New Iranian Super Power, (New York: Crown Publishers, 2008), pp. 20-22.

(11) Petet Graff, "US Says Iran Buys Iraq Militia with Arms, Cash" , The Washington Post, Sep. 28, 2006.

(12) "Iran: Break Down of Financial Backing for Terrorist Groups", The Israel Project:
<www.theisraelproject.org/site/c.hsJPK0PIJpH/b.2486101/k.AD22/Iran_Breakdown_of_Financial_Backing_for_Terrorist_Groups.htm>

(13) US Embassy in Baghdad, Iraq Weekly Status Report, Report of Sep. 26, 2007, US Department State, Bureau of Near Eastern Affairs, p.6.

(14) Graham Bowley, "Iran Rejects More Talks with US", The New York Times, May 6, 2008

(١٥) تكرر ذلك فى أكثر من تقرير للسفارة الأمريكية فى بغداد، انظر:

(16) "President George Bush Delivers the State of the Union Address", Jan. 23, 2007, the White House:
<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2007/01/20070123-2.html>

(١٧) "أمريكا تخطط لإدراج الحرس الثورى الإيرانى على قائمتها للمنظمات الإرهابية"، الأهرام، ١٦ أغسطس ٢٠٠٧.

(18) Michael Knights, "Iran's Ongoing Proxy War in Iraq", Policy Watch, The Washington Institute for Near East Policy, No. 1492, Mar. 16, 2009.

(١٩) إيمان أحمد رجب، "الاحتلال الأمريكى للعراق وتداعياته على النظام الإقليمى العربى"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص. ٢٥٢ـ ٢٥٥.

(20) "Iraq Government to Compile Evidence of Alleged Iranian interference", Global Securtiy. <globalsecurity.org/wmd/library/iraq/2008/05/iraq-080505-refer/01.html>

(21) Zbigniew Brezezinski, Robert M. Gates, and Suzanne Meloney, Op. Cit., p.34

(22) Ibid., pp. 34-35.

(23) Daniel Pipes and Partrick Clawson, "Ambitious Iran, Troubled Neighbors", Foreign Affairs, Vol. 72, Issue No. 1, 1992/1993, p. 126.

(٢٤) "مشعل: إيران شريكتنا فى النصر ولن ننسى ما قدمته"، ٣ فبراير ٢٠٠٩، بى بى سى العربية:
<http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7864000/7864115.stm>

(25) "Iran: Break Down of Financial Backing for Terrorist Groups", Op. cit.

(26) Ibid.

(27) Zbigniew Brezezinski, Robert M. Gates, and Suzanne Meloney, Op. cit, p. 36.

(٢٨) إيمان أحمد رجب "تمرد الحوثيين والتدخل الإيراني في اليمن"، ملف الأهرام الاستراتيجي، عدد ١٧٨، أكتوبر ٢٠٠٩.

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) عبد الرحمن مكاوي، "المدرسة العراقية في المغرب بين الكتمان والظهور"، جريدة هيسبريس المغربية، ٣١ مارس ٢٠٠٩.

(٣١) "تقارير: حملات (تشييع) واسعة للفقراء السنة في سورية"، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٦، سي إن إن العربية:

http://arabic.com/2006/middle_east/10/9/iran.syria/index.html

(٣٢) "القرضاوي: مازلت مصرًا على أن هناك مخططًا شيعيًا لغزو البلاد السنية"، الشرق الأوسط، ١٩ سبتمبر ٢٠٠٨.

(٣٣) "وزير الخارجية: بإمكان إيران وتركيا القيام بدور هام ومؤثر في عملية إحلال الأمن والسلام في العراق"، ٢٥ فبراير ٢٠٠٧، الخارجية الإيرانية.

<http://mfa.gov.ir/cms/cms/Tehran/ar/motaki/186104>

(٣٤) "كروكر للشرق الأوسط: مقترح إيران للإشراف على العراق غير مقبول"، الشرق الأوسط، ٥ نوفمبر ٢٠٠٨.

(٣٥) "وزير الخارجية: إيران مستعدة لمساعدة الأمريكيين لو اتخذوا قرارًا مدروسًا"، ٨ ديسمبر ٢٠٠٧، الخارجية الإيرانية:

<http://mfa.gov.ir/cms/cms/Tehran/ar/index.html>

(٣٦) حول تصورات الشاه الخاصة بأمن الخليج، انظر:

Elaine Sciolino, Persian Mirrors: The Elusive Face of Iran, (New York: Free Press, 2000)

(٣٧) انظر نص تصريح علي لاريجاني مستشار المرشد الأعلى للثورة في: "لاريجاني في القاهرة: على العرب وأمريكا أن يتقبلوا امتلاك إيران تكنولوجيا نووية"، الحياة، ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

(٣٨) طرحت إيران هذا المقترح أثناء مناقشات حوار المنامة ٢٠٠٤، انظر:

John Chipman, "The Need for a New Framework for Gulf Security", Financial Times, Dec. 10, 2004

(39) International Institute for Strategic Studies (IISS). Annual Report On The Gulf Dialogue, Report of Dec. 2005, (London: International Institute for Strategic Studies, 2006), p. 96-98.

(٤٠) كان ذلك أثناء المناقشات التى دارت فى حوار المنامة ٢٠٠٦ حول مهددات أمن الخليج، انظر:

International Institute for Strategic Studies (IISS). Annual Report On The Gulf Dialogue, Report of Dec. 2006, (London: International Institute for Strategic Studies, 2007), p. 28.

(٤١) "إيران تنشد الرقى والتقدم والرخاء لجميع شعوب المنطقة وإرساء السلام والأمن دون تدخل أجنبى"، الوفاق الإيرانية، ٣ ديسمبر ٢٠٠٧.

(٤٢) انظر نص كلمة الرئيس الإيرانى فى الجلسة الافتتاحية لقمة مجلس التعاون كما نشرت على موقع رئاسة الجمهورية الإيرانية: "در اجلاس سران كشورهاى شورای همكارى خليج فارس مطرح شد ؛ ١٢ پيشنهاد دكتر أحمدى نژاد براى تقويت روابط كشورهاى منطقه خليج فارس"، دوشنبه ١٢ ١٣٨٦ ، رياست جمهورى إسلامى إيرانى: <http://www.president.ir/fa/>

(٤٣) إيمان أحمد رجب، "الاحتلال الأمريكى للعراق وتداعياته على النظام الإقليمى العربى"، مرجع سبق ذكره، ص ص. ٢٦٥- ٢٦٦.

(٤٤) على الدباغ، بناء الهوية الوطنية الشيعية، (بغداد: مؤسسة المرتضى للثقافة والإرشاد).

(45) Anoushiraran Ehteshami, "Iran's International Posture After the Fall of Baghdad", Middle East Journal, Vol. 58, Issue No. 2, Spring 2004, p. 191.

(٤٦) "طارق الهاشمى: التصريحات الإيرانية المتكررة حول دعم العراق لم تجد على أرض الواقع"، عراق الغد، ٦ أكتوبر ٢٠٠٩.

(٤٧) "النواب ومراقبون يقرون بالتدخل الإيرانى"، عراق الغد، ٥ أكتوبر ٢٠٠٩.

(٤٨) "اتساع بيانات الرفض والشجب لزيارة السامرائى لإيران"، العراق اليوم، ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

(٤٩) حول هذا الرأى انظر:

Barry Rubin, "Reality Bites: The Impending Logic of Withdrawal From Iraq", Washington Quarterly, Spring 2005, p. 75.

(٥٠) انظر نص هذا التصريح فى: "بغداد تشهد يومًا داميًا إثر اشتباكات عنيفة"، الأهرام، ١٢ ابريل ٢٠٠٧.

(٥١) انظر نص التصريح فى:

International Institute for Strategic Studies (IISS). Annual Report On The Gulf Dialogue, Report of Dec. 2006, Op. Cit., p. 32.

(٥٢) إيمان أحمد رجب: "الاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته على النظام الإقليمي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص ص. ١٤٤-١٤٥.

(٥٣) "تصريحات للمالكي بعد الثقة بالعرب تزيد عزلة العراق عربيًا"، القبس، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩.

(٥٤) "واشنطن: علاقة العراق بدول الجوار تحدد مستقبل الشرق الأوسط لسنوات"، الحياة، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٩.

(55) Middle East Monitor, Vol. 19, Issue No. 9, Sep. 2009, p. 7. "Private Banks Offer Growth Potential".

(56) Central Intelligence Agency, Annual Fact Book, Fact Book of Sep. 2009: https://www.cia.gov/library/publications/the-word-factbook

(57) BBC World "Russia Rethinks Iran Sanctions", Sep. 24, 2009. <news.bbc.co.uk/2/hi/8271990.stm>

(٥٨) "كلينتون تسعى للحصول على دعم روسيا لعقوبات جديدة على إيران"، ١٢ أكتوبر ٢٠٠٩، بي بي سي العربية:

<www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/10/091012_als_clinton_to_press_russia_on_iran_tc2.shtml>

(٥٩) "مشروع قانون عقوبات جديد بحق إيران في الكونغرس الأمريكي"، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٩، بي بي سي العربية:

<www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/10/091022_az_iran_sanctions_before_congress_tc2.shtml>

(60) "Dennis Ross, Iran Adviser, Moves to White House", The Times, Jun.15,2009

(61) Steven R. Ward, "The Continuing Evolution of Iran's Military Doctrine", Middle East Journal, Vol.59, Issue No.4, Autumn 2005, p.574.

(٦٢) "مفتي السعودية يرد على الإيرانيين: دعوى البراءة "كاذبة".. والحج ليس للأغراض الشخصية"، الشرق الأوسط، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩.

(٦٣) "تركيا تعرض وساطتها بين إيران والغرب"، الحياة، ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٩.

(64) Anthony H. Cordesman,"Iran, Oil and the Strait of Hormuz" Op. Cit., p. 5.

(65) "World Oil Transit Chokepoints - Strait of Hormuz", information Administratoin: <htpp://www.eia.doe.gov/cabs/World_Oil_Transit_Chokepoints/pdf.pdf>

(66) Anthony H. Cordesman , " Iran, Oil and the Strait of Hormuz" Mar. 26, 2007, Center for Strategic and International Institute, p.2.

(٦٧) "الدول الست تتوقع ردًا خطيًا اليوم وتهدد بتشديد العقوبات على طهران"، الحياة، ٥ أغسطس ٢٠٠٨.

(٦٨) "تجاذ: بوش لم يعد مؤثرًا وعهد تجميد التخصيب انتهى"، الحياة، ١٩ سبتمبر ٢٠٠٨.

(69) Ibid., pp. 5-6.

(٧٠) "دعوة عربية لوقف التدخل في شئون المنطقة"، ٣ فبراير ٢٠٠٩، بي بي سي العربية:

<htpp://news.bbc.co.uk/hi/Arabic/business/newsid_7868000/7868682.stm>

(71) Daniel Pipes and Patrick Clawson, "Ambitious Iran, Troubled Neighbors", Foreign Affairs , Vol.72, Issue No.1, 1992/1993, p.126.

(٧٢) جاء ذلك صريحًا في قرار القمة العربية التي عقدت في الجزائر ٢٠٠٥ قرار ٣٠٠، قرارات قمة الرياض ٢٠٠٧، وفي إعلان دمشق ٢٠٠٨.

(73) "Joint Statement Following July 31 Meeting", Sharm el Sheikh, July 31, 2007, US Department of State: <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2007/89855.htm>

(٧٤) "اجتماء المنافقين بالسعودية"، وكالة أنباء فارس، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٩.

(٧٥) "مصر تدرب مجموعة إرهابية إيرانية"، وكالة أنباء فارس، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٩.

(٧٦) "لافروف: التطبيع حتمي بين إيران وإسرائيل"، الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٩.

(٧٧) "مفتي السعودية ردًا على الإيرانيين: دعوى البراءة "كاذبة".. والحج ليس للأغراض الشخصية "، الشرق الأوسط، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩.

(٧٨) "المعارضة الإيرانية: يا حسين.. مير حسين لا غزة ولا لبنان... نستشهد من أجل إيران"، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩، الرأي:

<http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=156611>

(79) "US Treasury Seeks Action Against Iranian Banks", Oct. 6, 2009, Press Tv: http://www.Presstv.ir/detail.aspx?id=107952&sectionid=351020104

(80) Robert Baer, Op. Cit., pp.250-262.

(٨١) "وزير خارجية البحرين للحياة: ندفع ثمن ضرب إيران أو اتفاق معها"، الحياة، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩.

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DES HAUTES ETUDES ARABES
منظمة الجامعات العربية